

# الجزائر تحت الشركات على الانخراط في جهود دعم الاقتصاد

## رقمنة جهاز الجمارك والجباية لمعالجة البيروقراطية وتحفيز الاستثمارات



### انخراط ضروري في دعم الاقتصاد

مراكز بهذا النظام ولا تزال العملية متواصلة إلى غاية تغطية كامل مراكز التراب الوطني.

وفي المقابل، عبر الرئيس المدير العام لمجمع "سيفيتال" الخاص، يسعد بربراب، عن انشغاله حول جدوى بعض التدابير التي تهدف إلى إلزام المستوردين والمحلين للسكر البني وزيت الصوجا الخام، بمباشرة عملية إنتاج المواد الأولية المستوردة أو باقتنائها من السوق الوطني، في أجل 18 شهرا من صدور القانون، وفي حال عدم انطلاق عملية الإنتاج بعد انقضاء المدّة، يفقد المتعاملون المعنيون الاستفادة من التعويضات والإعفاءات الجمركية والجباية وشبه الجباية عند الاستيراد.

المسار لاسيما عبر نظام (جبايتك)، وأن الرقمنة مست أيضا أملاك الدولة وإدارة الجمارك التي تشهد آخر مراحل التحول الرقمي بفضل برنامج شراكة مع كوريا الجنوبية.

واعتبرت المدير العام للجباية أسال عبد اللطيف، أن "التدابير الجباية الواردة في القانون لا تمثل سوى بداية مسار الإصلاح الجبائي، وأنه سيتم عن قريب دعوة المتعاملين الاقتصاديين للمساهمة من خلال اقتراحاتهم العملية في صياغة هذه الإصلاحات في إطار مقاربة تشاركية".

وأضافت "يجري حاليا تعميم النظام المعلوماتي الجديد بشكل تدريجي بالتوازي مع جاهزية المراكز، وأنه تم خلال الشهرين الأخيرين تزويد خمسة

القدرة الشرائية وتقليص قيمة التحويلات الاجتماعية، خاصة بعد التدهور المطرد لقيمة العملة المحلية (الدينار) أمام سلة العملات الصعبة، خاصة وأن البلاد تعتمد في تلبية حاجيات أسواقها المحلية على الاستيراد من الأسواق الأوروبية والصينية والتركية.

وفي إطار خطة إصلاح المنظومة الاقتصادية للبلاد، تعكف الحكومة على مراجعة النظام الجبائي، وذلك من خلال تبسيطه والتسهيل في إجراءاته، غير أن تجسيد هذه الأهداف يبقى مرهونا بإنهاء عملية الرقمنة التي باشرت وزارة المالية، على أمل أن تسمح بضممان الانفتاح وتجاوز التعقيد في الإجراءات.

وذكر وزير المالية في هذا الشأن "لقد حققنا خطوات معتبرة في هذا

تعديلات على برامجها، وهو ما مكناها من امتصاص الآثار السلبية والجانبية للجائحة.

وشدد وزير المالية على أن "قانون المالية للعام الجديد يهدف إلى عودة النشاط الاقتصادي إلى مستويات تسمح بتعويض الخسائر التي سجلت سابقا، والتخفيف من الاختلالات المسجلة في التوازنات الداخلية والخارجية لحسابات الدولة، من خلال الاستخدام الرشيد والفعال للموارد المتاحة، مع الإبقاء على دعم الدولة للقطاعات الضعيفة بهدف الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية في مجال الصحة والتعليم والقدرة الشرائية".

وسجلت الموازنة العامة للعام 2021، عجزا تاريخيا قدر بنحو 23 مليار دولار، كما وضعت معالم قرارات مؤلمة تمس

أطلقت الحكومة الجزائرية حملة ضغط على الأوساط الاقتصادية لحث الشركات على الانخراط في جهود دعم الاقتصاد، حيث تستهدف الحكومة توفير إيرادات وتحفيز نشاط الشركات بعد إزالة العقبات أمامها.

عن التبعية والعراقيل البيروقراطية والفساد.

وأكد المتحدث على دور المؤسسات الاقتصادية باعتبارها المصدر الرئيس لتوفير فرص العمل والثروة وخلق مناخ محفز للأعمال، وعلى أن الإنعاش الاقتصادي المنشود يقوم على إطلاق المشاريع الاستثمارية الهيكلة المنشأة للثروة، وذلك من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، التي سيكون لها تأثير على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

وذكر بـ"إرادة الحكومة في توسيع الحوار والتشاور مع كل الجهات الفاعلة في الحقل الاقتصادي والانفتاح أكثر على محيطها، على أن يصح التواصل معها في متناول الجميع لكسر حاجز البيروقراطية السلبية، وإرساء جسور لتكريس الحوار والشفافية وإشاعة أجواء الثقة التي تحتاجها جميع الأطراف الفاعلة".

والمح تصريح وزير المالية إلى ما يتم تداوله لدى دوائر اقتصادية عن توجه الحكومة إلى خصخصة بعض المؤسسات الصناعية والمصارف الحكومية، حيث تردد الحديث على لسان

أكثر من وزير حول ضرورة الذهاب إلى فتح أسواق بعض المؤسسات والمصارف الحكومية، على غرار مؤسسة الصناعات الكهرومنزلية بمدينة تيزي وزو، وبنك القرض الشعبي الجزائري.

واعترف عبد الرحمن بالدور السلبي للمطبقات الاقتصادية المتركة، على غرار الفساد والبيروقراطية وبقاافة الربح والجائحة الصحية العالمية، لكنه شدد على عزم الحكومة تنفيذ خطة الإصلاحات الاقتصادية التي تعهد بها الرئيس عبد المجيد تبون في الوعود التي أطلقها خلال حملته الرئاسية نهاية العام 2019.

ولفت إلى أن جائحة كورونا دفعت الحكومة إلى إعادة النظر بصفة مستمرة في إستراتيجيتها وأولوياتها وإجراء



صابر بليدي  
صحافي جزائري

الجزائر - تراهن الجزائر على المؤسسات الاقتصادية لتحريك عجلة الاقتصاد المشلول بسبب كورونا وانهباء عوائد النفط، حيث تسعى لتعزيز الاستثمارات وفق خطة إصلاح تستهدف رقمنة المعاملات الجباية والجمركية وإزالة البيروقراطية.

وتحت الحكومة الفاعلين الاقتصاديين على تمكين الاستفادة من المحفزات التشريعية والمالية الواردة في قانون الموازنة العامة للعام الجديد. لكن مع ذلك، يبقى المناخ الاقتصادي غير مشجع في البلاد بفعل البيروقراطية وبيدائية المنظومة المصرفية.

وفي هذا الإطار، دعا وزير المالية الجزائري أيمن بن عبد الرحمن، في ندوة انطلقت بالعاصمة من طرف غرفة التجارة والصناعة، المؤسسات الاقتصادية إلى الانخراط في مسار التنمية الجديد من أجل التسريع في الخروج من الوضعية التي يعيشها الاقتصاد.



أيمن بن عبد الرحمن  
على الشركات الانخراط  
بفاعلية في المسار  
التنموي للجزائر

وحت الوزير الشركات على المساهمة الفعالة في الدورة الجديدة والاستفادة من حزمة التحفيز التي وضعتها الحكومة. وناشد المتعاملين الاقتصاديين والشركاء المهنيين، بأن "ينخرطوا بفاعلية في المسار التنموي للبلاد حتى يتمكن من الخروج من الوضع الحالي في أسرع وقت ممكن، وسيجدون في المقابل كل التسهيلات والمرافقة من أجل وضع البلاد على سكة التنمية بعيدا

## انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي العالمي

القادوم جو بايدن تشكل مبعث خطر في التوقعات.

وقالت ريسيتاد إنرجي إنه من المتوقع أن ينمو الطلب العالمي بقيادة آسيا إلى نحو 26 في المئة على مدى الأعوام العشرين القادمة إلى 4867 مليار متر مكعب، لكن أوروبا ستشهد انخفاضا بداية من 2024.

**3.6**  
في المئة نسبة انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي العالمي في 2020 بسبب انهيار الطلب والأسعار

وقالت الشركة إنه من المتوقع أن يقفز إنتاج الغاز المسال 79 في المئة إلى 672 مليون طن بحلول 2040، لكنه سيظل أقل من الطلب العالمي عليه المقدر عند 736 مليون طن.

وتتوقع ريسيتاد إنرجي أن تتضاعف قدرات التسييل إلى نحو مثليها عند 886 مليون طن سنويا.

وفي وقت سابق من العام الماضي، نشرت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها السنوي توقعاتها حول اتجاه الطلب العالمي على الغاز صوب تسجيل أكبر تراجع سنوي على الإطلاق بفعل أزمة الوباء وسنوات مرتفعا الأسبوع الماضي. وتمت قدرات التسييل خمسة في المئة إلى 464 مليون طن سنويا، مع دخول محطات جديدة حيز الإنتاج في الولايات المتحدة على الأخص.

وفي نظرة مستقبلية إلى العام 2040، قالت شركة الاستشارات إنها تتوقع نمو الإنتاج العالمي من الغاز بـ24 في المئة إلى 4857 مليار متر مكعب، مدفوعا بزيادة 410 مليارات متر مكعب في دول أمريكا الشمالية، وإن كانت السياسات المناخية الملوحدة تحت إدارة الرئيس الأمريكي

أوسلو - قالت ريسيتاد إنرجي للاستشارات، الإثنين، إن إنتاج الغاز الطبيعي العالمي انخفض بنحو 3.6 في المئة في 2020 لكنه ظل يفوق الاستهلاك في ظل الأضرار التي لحقتها جائحة كورونا بالطلب والأسعار.

وتكشف بيانات ريسيتاد إنرجي أن الإنتاج تراجع إلى 3918 مليار متر مكعب مع تضرر شديد في إنتاج دول أمريكا الشمالية، وهو أقل من تقدير سابق.

وقالت شركة الاستشارات إن الطلب العالمي على الغاز انخفض بنسبة 2.5 في المئة إلى 3840 مليار متر مكعب بحسب التقديرات، بيد أن انخفاض أسعار الغاز يعني زيادة قدرته التنافسية مقارنة مع الفحم في قطاع الكهرباء وهو ما ساهم في الحد من النزول.

وفي ضوء تأثير إجراءات الإغلاق الهادفة لكبح انتشار فيروس كورونا، تراجع الطلب في أوروبا سبعة في المئة بما يعادل 40 مليار متر مكعب، بينما ظل الطلب في آسيا قويا نسبيا.

وخالفت واردات الغاز الطبيعي المسال العالمية الاتجاه النزولي وزادت ثلاثة في المئة إلى 363 مليون طن، مدفوعة بالطلب من آسيا، لاسيما الصين، حسب ما ذكرته ريسيتاد.

وبلغت أسعار الغاز المسال في آسيا مستوى قياسيا مرتفعا الأسبوع الماضي، ونمت قدرات التسييل خمسة في المئة إلى 464 مليون طن سنويا، مع دخول محطات جديدة حيز الإنتاج في الولايات المتحدة على الأخص.

وفي نظرة مستقبلية إلى العام 2040، قالت شركة الاستشارات إنها تتوقع نمو الإنتاج العالمي من الغاز بـ24 في المئة إلى 4857 مليار متر مكعب، مدفوعا بزيادة 410 مليارات متر مكعب في دول أمريكا الشمالية، وإن كانت السياسات المناخية الملوحدة تحت إدارة الرئيس الأمريكي

وقالت لجنة الأوراق المالية والعهود الأجلة، وهي هيئة الرقابة على الأسواق في هونغ كونغ، إنها أكدت لبنيوك الاستثمار أن "أي إجراء تتخذه يجب أن يكون ضروريا وعادلا وبراغي مصلحة المستثمرين ونزاهة السوق بأفضل ما يمكن، كما أنه يجب توفير المعلومات للمستثمرين بالشكل المناسب كلما لزم ذلك".

ولم ترد شركة مؤشرات هانغ سنغ المحدودة، شركة مؤشرات الأسواق الرئيسية في هونغ كونغ، حتى الآن على طلب التعليق.

**شطب 500 منتج مدرج في هونغ كونغ مرتبطة بشركات الاتصالات تشاينا موبيل وتشاينا تليكوم وتشاينا يونيكوم**

وقالت شركات مؤشرات الأسواق العالمية أم.أس.سي.أي وفوتوسي راسل وستاندر أند بورز داو جونز للمؤشرات الأسبوع الماضي، إنها ستحذف شركات الاتصالات الصينية الثلاث من مؤشراتها القياسية، وهو ما يحا 5.6 مليار دولار من قيمة أسهمها المتداولة في هونغ كونغ، الجمعة.

وبعد بعض التخبط الأسبوع الماضي، قالت بورصة نيويورك إنها ستلغي إدراج شهادات الإيداع الأمريكية المتداولة للشركات الثلاث الأخرى. وسبق أن قالت وزارة الخارجية الصينية، إنها تعارض بشدة ما وصفته بإساءة استخدام الولايات المتحدة لسلطتها بهدف قمع الشركات الصينية.

## شركات وول ستريت تخفض انكشافها على شركات اتصالات صينية

خفضت شركات في وول ستريت انكشافها على شركات اتصالات صينية، في أعقاب حظر أميركي وشيك سيضم هذه الشركات، التي تواجه تهما بارتباطها بالجيش الصيني.

هونغ كونغ مرتبطة بشركات الاتصالات تشاينا موبيل وتشاينا تليكوم وتشاينا يونيكوم، ومؤسسات محلية من بينها بي مورجان، إنها وضعت خططا لخفض انكشافها على شركات اتصالات صينية تشملها حظر أميركي على الاستفادة من شركات تعتبرها الولايات المتحدة على صلة بالجيش الصيني.

وأشار إشعار بنوك الاستثمار الثلاثة إلى جزء من توجيه مكتب مراقبة الأصول، يقول إن شركات الاتصالات الثلاث مدرجة على وجه التحديد في الأمر التنفيذي الأولي.

وأضافت البنوك أن الأمر بالنسبة للمنتجات المدرجة سيدخل حيز النفاذ في التاسعة والنصف من صباح الإثنين، بتوقيت شرق الولايات المتحدة (1430 بتوقيت غرينتش).

واعتبارا من الثلاثاء، سيكون هناك تداول محدود للمنتجات المتأثرة مع قيام بنوك الاستثمار بالشراء فقط من المستثمرين وعدم البيع حتى 25 يناير، وعندما يتم تعليق جميع التداولات.

وذكرت هونغ كونغ اكستشينج أند كليرنج المنسجلة للبورصة أنها "تعمل عن كثب مع المصيرين المعنيين لضمان إلغاء الإدراج على نحو منظم وتسهيل ترتيبات إعادة الشراء التي يضعها المصرون".

ويوجد أكثر من 12 ألف منتج مدرج في هونغ كونغ أصدرته 15 شركة. وقال أليكس وونغ مدير مجموعة أميل فابنانس في هونغ كونغ، إن عمليات الشطب "لن يكون لها تأثير كبير"، إذ يمكن للزبائن التحول إلى جهات إصدار مقرها أوروبا أو الصين.

هونغ كونغ (شنتهاي) - قالت شركات في وول ستريت تعمل بهونغ كونغ من بينها جولدمان ساكس وجيه. بي مورجان، إنها وضعت خططا لخفض انكشافها على شركات اتصالات صينية تشملها حظر أميركي على الاستفادة من شركات تعتبرها واشنطن مرتبطة بالجيش الصيني.

ومن المنتظر أن تدخل أجزاء من الحظر حيز النفاذ في وقت لاحق الإثنين. وقال جولدمان ساكس وجيه. بي مورجان ومورجان ستانلي في إشعار لبورصة هونغ كونغ الأحد، أنهم سيقومون بشطب 500 منتج مدرج في

وفي بيان منفصل، قال بنك الحفظ الأميركي ستيت ستريت إن صندوق المؤشرات المتداولة الذي يديره والذي يفتق أثر المؤشر هانغ سنغ لن يقوم بأي استثمارات جديدة في الأسهم المفروضة عليها عقوبات، لكنه سيواصل الاحتفاظ بالمساهمات القائمة.

وقال البيان إنه وفقا للمعلومات التي نشرها مكتب مراقبة الأصول

في وول ستريت انكشافها على شركات اتصالات صينية، في أعقاب حظر أميركي وشيك سيضم هذه الشركات، التي تواجه تهما بارتباطها بالجيش الصيني.



الحظر الأميركي يضرب الأسهم الصينية